«المحافظة» تنهي احتلال أحد محال الطلياني لزاويتين وجزء من الطريق

| محمود الصالح

أصبحت ظاهرة إشغال الأرصفة وجزء من الطرق هماً يؤرق الكثير من أبناء دمشق، نظراً لتمادي أصحاب المحلات وخصوصاً «المتنفذين» ممن اعتقدوا أنه يحق لهم مالا يحق لغيرهم، ويمكنهم تجاوز القانون وتحقيق مكاسب مادية غير مشروعة، «الوطن» طرحت أكثر من مرة هذه القضية واستجاب محافظ دمشق لهذا النداء وتمت إزالة المخالفات التي أشرنا إليها، اليوم هناك العشرات من المخالفات وللأسف البعض يتذرع بوجود قرار من محافظة دمشق بالسماح لبعض المقاهي والمطاعم باستثمار جزء من الرصيف مقابل رسوم معينة وفق اشتراطات أهمها عدم عرقلة الاستثمار للمرور على الأرصفة.

هناك مخالفة صارخة في منطقة الطلياني حيث قام أحد أصحاب المحلات بوضع أحواض زرع كبيرة الحجم وثقيلة الوزن بحيث يصعب تحريكها حجزت الرصيف على الزاويتين وجزء من الطريق، مما حرم المواطنين من استخدام الرصيف وجزء من الطريق والذي يعتبر أصلاً هو من الطرق الضيقة، قمنا بتصوير المخالفة ونقلنا هذه الشكوى إلى مدير دوائر الخدمات في محافظة دمشق طارق نحاس الذي تأكد من وجود المخالفة وعلى الفور قامت المحافظة بإزالة أحواض الزرع من المكان وإزالة المخالفة وفتح الرصيف والجزء المشغول من الرصيف أمام الناس وتزويدنا بصورة «فيديو» لمكان المخالفة بعد الإزالة لتأكيد إزالتها، نحن نشكر دوائر الخدمات لأنهم يقومون بأداء واجبهم في حماية الأملاك العامة من أي تعد، لكن هذه المعالجة تبقى قاصرة لأنها تنتظر ورود شكوى أو تسليطً الضوء عليها في الإعلام، والصحيح أن تقوم البلديات في كل قطاع بمتابعة حماية الأملاك العامة من أي تعد دون انتظار ورود شكوى، وإنهاء العمل بقرار استثمار الأرصفة، لأن هذا القرار عند صدوره كانت المصلحة العامة تقتضي ذلك، أما الآن وبعد أن عادت دمشق آمنة، لم يعد مقبولاً أن تشغل أرصفتها وجزء من طرقها بالبسطات وطاولات المطاعم والمقاهي، ويجب أن تقوم المحافظة بحملة واسعة وخصوصاً في منطقة الروضة والشعلان حيث تزداد الظاهرة بشكل كبير، وهذه الأعمال تشكل جزءاً من سيادة القانون في عين المواطن.

عمال الأحذية بالسويداء بلا تأمين صحي؟!

| السويداء- عبير صيموعة

رغم إصابة عدد من عمال معمل أحذية السويداء بأمراض سرطانية مميتة جراء تعاملهم مع مواد جلدية وكيميائية مختلفة لم يشفع لدى الجهات المعنية بضرورة تشميلهم حتى اللحظة بالتأمين الصحي، وذلك رغم المطالبات العديدة لاتحاد عمال السويداء بضرورة التأمين على العمال.

وأكد رئيس مكتب الصناعات الخفيفة والنفط في اتحاد عمال السويداء ثائر عزام انه جرى تسطير العديد من الكتب للاتحاد المهني في دمشق حول ضرورة تشميل العمال بالتأمين الصحي بسبب انتشار الأمراض المهنية مثل مرض الربو التحسسي وأمراض الرئة والقلب، إضافة إلى السرطانات وأمراض أخرى من التعامل مع الجلود والمواد الكيميائية الأخرى.

وأوضح عزام أن التأمين الصحي ليس الإشكالية الوحيدة التي يعاني منها العمال رغم أنها الأهم فهناك الحوافز الإنتاجية المتدنية التي لا تتناسب مع المجهود الذي يبذله العمال وخاصة أن الآلات تعاني القدم ونسبة الاهتلاكات المرتفعة علماً أنه ورغم نقص اليد العاملة وقدم تلك الآلات استطاع معمل أحذية السويداء وخلال السنوات الثلاث الماضية تحقيق أرباح تجاوزت ٣٠٠ مليون إلا أن عمال المعمل لم يقبضوا حصتهم من هذه الأرباح مع أن القانون يشرع لهم نسبة توزيع من الأرباح ضمن الشركات الرابحة، مؤكداً مطالبة اتحاد العمال مرات عديدة بتعديل نظام الحوافز المعمول به منذ عام ١٩٧٧ أي منذ تأسيس الشركة أسوة بالشركات العامة الأخرى وتشميل العمال بالتأمين الصحي وتوزيع نسبة الأرباح على العمال إلا أن تلك المطالب وللأسف لم ينفذ منها شيء لغاية تاريخه بحجة تحميل العمال تقصير الإدارات السابقة وفشلها في تطوير العملية الإنتاجية.

ومن ناحية أخرى أكد عزام أن المعمل يعاني نقصاً شديداً باليد العاملة ولا سيما الذكور ما انعكس سلباً على الإنتاج علماً أن المعمل بحاجة إلى عمال ذكور نظراً لطبيعة العمل التي تتطلب ذلك.

بدوره مدير معمل الأحذية وسام صعب أكد أن مطالب عمال المعمل محقة وخاصة مع حجم العمل الذي يقومون به لافتاً إلى أن خطة المعمل خلال النصف الأول من العام الحالي كانت إنتاج ١٠٠ ألف زوج من الأحذية وصل المنتج منها إلى ٧٠ ألف زوج من الأحذية وتم بيعها بالكامل حيث وصلت مبيعات المعمل إلى نحو ٥٥٠ مليون ليرة سورية موضحاً أن عدم إكمال الخطة الموضوعة يعود إلى أن الخطة جرى وضعها على أساس وجود ٢٣٠ عاملاً بينما الموجود في المعمل فقط هو ١٠٢ عامل وعاملة لذلك لم يتسن للمعمل إكمال خطته الإنتاجية.

ولفت صعب إلى أن أهم الصعوبات التي يعاني منها المعمل إضافة إلى نقص اليد العاملة هي قدم الآلات التي يزيد عمرها الخدمي على ٤٥ عاماً أي منذ إحداث معمل أحذية السويداء الذي لم تخضع آلاته وخطوط إنتاجه خلال هذه السنوات لأي أعمال تحديث إلا ما يقوم به القسم الفني في المعمل من جهود جبارة في الصيانة مشيراً إلى أنه جرى استقدام آلة (شد مقدمة) حديثة للمعمل تبلغ طاقتها الإنتاجية نحو ٨٠٠ زوج يومياً وبتكلفة حوالي ١٧ مليون ليرة مضيفاً: إن هناك خطة تحديث جديدة تم إدراجها في خطة العام القادم لشراء (آلة شد وسط وكعب) و(آلة برش وقص ليزرية).

ضاحية الأسد تشتكي العطش

مدير مياه دمشق وريفها لـ«الوطن»: السبب انخفاض مفاجئ بمياه الآبار.. ساعات وتصل المياه للمنازل

| محمد راكان مصطفى

اشتكى مواطنون من ضاحية الأسد لـ«الوطن» من استمرار معاناتهم مع مشكلة انقطاع مياه الشرب، لافتين إلى أنهم ورغم انتظارهم لـ١٢ يوماً على التوالي لا يوجد أي معالجة للموضوع.

وأشار المشتكون إلى أن ما زاد من وطئت المشكلة هو عدم تعاون المسؤولين عن وحدة المياه مع المواطنين والتعامل مع شكاويهم باستهزاء وسخرية، منوهين بأن الحجج (بحسب ما قيل للأهالي) تتلون وتتعدد من «نشفان» آبار إلى تعطل المضخات يترافق ذلك مع عدم وجود أي فكرة للحل وحتى دون وجود لصهاريج المياه كحل إسعافي إلى حين معالجة المشكلة.

مدير عام المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في دمشق وريفها كشف لـ«الوطن» عن إعفاء رئيس الوحدة وتغييره، كما تم تغيير رئيس الدائرة الفنية، نقله إلى خارج الوحدة.

وأوضح الشياح أن سبب المشكلة انخفاض مفاجئ بمياه الآبار أدى إلى خروجها من الخدمة.

وأكد مدير عام المؤسسة الانتهاء من تجهيز البئر الأول منذ أيام ووضعه في الخدمة، منوهاً بأن غزارته ضعيفة نسبياً، كما تم أول أمس ليلاً الانتهاء من تجهيز البئر الثاني بغزارة ضخ ٤٠ متر مكعب بالساعة، مبيناً بأن البئرين يكفيان لتأمين احتياجات سكان الضاحية من المياه.

وأوضح الشياح أنه وبعد تجهيز البئر تم تركيب المضخة وتوصيل الكبل ويتم العمل على توصيل البئر على خط الضخ، مشيراً إلى أن ذلك يحتاج إلى عدة ساعات، متوقعاً أن يتم الضخ خلال ساعات محدودة.

وأكد الشياح أن عملية تزويد المياه لسكان الضاحية ستعود إلى وضعها الطبيعي قبل وقوع المشكلة ولن يطرأ أي تعديل على ذلك، إذ إنه سيتم تزويدهم بالمياه كل ثلاثة أيام.

في سياق آخر بينت مؤسسة المياه لسكان ضاحية قدسيا أن العكارة التي ظهرت في مياه الشرب كانت ناتجة عن تعكر مفاجئ في مياه إحدى الآبار في إحدى محطات الضخ، وتم على الفور فصل البئر المذكور وعادت المياه إلى طبيعتها بنفس اليوم.

> إعفاء رئيس الوحدة ونقل رئيس الدائرة الفنية في الوحدة

مجلس التعليم العالي يتراجع عن قراره..؟!

مقابلات شخصية بدلاً من امتحان معياري مؤتمت لاختيار المقبولين في كليات التربية «معلم صف» بجامعات القطر

| فادي بك الشريف

حدد مركز القياس والتقويم في وزارة التعليم العالي موعد الامتحان الوطني الطبي الموحد «دورة تشرين ٢٠١٨» لطلاب السنة السادسة والراغبين بالتقدم لمفاضلة الدراسات العليا في كليات الطب البشري في الجامعات السورية الحكومية «دمشق وحلب وتشرين والبعث» والجامعات الخاصة «القلمون والأندلس للعلوم الطبية والجامعة السورية» والجامعات غير السورية يومي السبت ١٣ و٢٠/١٠/٢٠١٨.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» بينت مديرة مركز القياس والتقويم في وزارة التعليم العالي د. ميسون دشاش أن خطة المركز مستمرة بإجراء الامتحانات الطبية الموحدة حتى نهاية العام ريثما يتم تطبيق الامتحانات المحوسبة مع العام القادم بعد استكمال جميع التجهيزات والمستلزمات اللازمة له والبنى التحتية ومراكز النفاذ في جامعات دمشق والبعث وحلب وتشرين، ليصار إلى إجراء أول امتحان وطني محوسب العام القادم ضمن تنسيق قائم مع الجامعة الافتراضية السورية.

ولفتت دشاش إلى أن التسجيل على الامتحان الطبي الموحد بـ٢٥ الشهر الجاري لينتهي لتسجيل في ١٠ تموز، مؤكداً أنه سيتم إجراء ٦ امتحانات حتى نهاية العام، وذلك بعد إعلان موعد التسجيل لامتحانات طب الأسنان والصيدلة والطب البشري.

يتم العمل على إصدار الكتب المرجعية على أن يصدر كتاب الأطفال قريباً جداً، ومن ثم النسائية والمعلوماتية والعينية ليصار إلى استكمال إصدار جميع الكتب المرجعية، منوها ببدء الأساتذة بتسليم كتاب الباطنة ومتابعة إصدار جميع الكتب المرجعية للامتحان الطبي الموحد، علماً أن وزير التعليم العالي أصدر قراراً بتشكيل فرق قطاعية لإعداد وترجمة الكتب المرجعية في اختصاصات الأمراض الباطنة وطب الأطفال والجراحة والأذنية والعينية والأمراض النسائية والتوليد والأمراض الجلدية لإعداد وترجمة كتب مرجعية للامتحان الطبي الموحد.

في سياق متصل سحب مجلس التعليم العالي تكليفه لمركز القياس والتقويم بإعداد أسئلة مؤتمتة لاختبارات اختيار المقبولين في كليات التربية «معلم الصف» بعد مضي أكثر من شهر على تكليفه بهذه المهمة ليصدر قراراً من مجلس التعليم العالي بإجراء مقابلات للمقبولين عن طريق كليات التربية في الجامعات ضمن ما دعا إليه القرار.

وحدد القرار الصادر عن مجلس التعليم العالي قواعد جديدة للقبول والتسجيل في اختصاص معلم صف في كليات التربية بالجامعات الحكومية حصر بموجبها القبول في هذا الاختصاص بحملة الشهادة الثانوية الفرع العلمي اعتباراً من العام الدراسي القادم ٢٠١٨-٢٠١٩ وفق عدة شروط.

وتتم المقابلة خلال الفترة المحددة لتسجيل الطلاب المقبولين ويقبل الطالب الذي لم ينجح في المقابلة في الرغبة التالية التي يحق له التسجيل فيها وفق بطاقة مفاضلته بعد إبراز وثيقة خطية من الكلية المعنية بأنه لم ينجح في المقابلة ويعد مستنكفاً عن التسجيل في اختصاص معلم صف من لم يجر المقابلة الشخصية في الميعاد المحدد لها ولا يسوى وضعه وفق ما ذكر سابقاً.

وتتضمن القواعد الجديدة أن يكون الطالب حاصلاً على ٦٠ بالمئة على الأقل من درجة مادة الرياضيات وكذلك ٦٠ بالمئة على الأقل من مادة اللغة العربية في الشهادة الثانوية إضافة إلى إجراء مقابلة شخصية في الكلية للتحقق من اللياقة الصحية والنفسية تتم من قبل لجان يؤلفها رئيس الجامعة في كليات التربية بعد صدور نتائج مفاضلة القبول الجامعي ويكون النجاح فيها شرطاً للتسجيل.

وحول هذا الموضوع لفتت دشاش إلى أن القرار يعود لمجلس التعليم العالي الذي تريث في تطبيق هذا الإجراء، في رسالة تبدو منه بتطبيق المقابلات هذا العام، ومن الممكن البدء بإجراء امتحانات مؤتمتة في العام الدراسي القادم، مضيفة أن مركز القياس والتقويم جاهز لهذه المهمة.

وكانت صرحت دشاش لـ«الوطن» أنه سيكون اختبار قبول «معلم الصف» بعد انتهاء الشهادة الثانوية مباشرة، كما سيتم تشكيل فريق عمل من جميع الجامعات السورية لاختبار الطلاب المسجلين على اختصاص معلم صف، مضيفة أنه تم رفع مقترح لمجلس التعليم العالي حول طبيعة الأسئلة والمدة الزمنية للامتحان وعدد الأسئلة والمحاور التي يخضع لها الطالب والنسب المئوية لمختلف المواد، ولكن تم تأجيل هذا الأمر وحصر الموضوع بكليات التربية في الجامعات السورية.

> دشاش لـ«الوطن»: القرار يعود لمجلس التعليم العالي الذي تريث في تطبيق الإجراء

فأر الحقل يغزو ألفي هكتار في اللاذقية.. و«الزراعة» تطلق حملة لمكافحته

| اللاذقية- عبير سمير محمود

أعلن مدير الزراعة في محافظة اللاذقية منذر خيربك إطلاق حملة مكافحة فأر الحقل وذبابة ثمار الزيتون، مبيناً أن الحملة تستهدف جميع المواقع المصابة في المحافظة.

وأوضح خيربك لـ«الوطن»، أنه في اللاذقية حوالي ألفي هكتار مصابة بفأر الحقل، وهي موزعة على مناطق المحافظة الأربع، لافتاً إلى وجود ١٦ سيارة محملة بمواد المكافحة المجانية في جميع المناطق المستهدفة بالحملة.

وأكد مدير الزراعة أن الحملة مجانية ولن تكلف الفلاح أي أعباء مادية، مشدداً على ضرورة تواصل جميع الفلاحين مع الوحدات الإرشادية للتعاون في الحملة.

وذكر خيربك أن المديرية خططت لحملة المكافحة من خلال عدة اجتماعات مركزية وعقد ألف ندوة إرشادية على مستوى المحافظة، مبيناً أن الهدف هو توعية الفلاح على أضرار فأر الحقل الجسيمة سواء على المحاصيل الزراعية أم الأشجار المثمرة.

وأكد مدير الزراعة على تجهيز جميع المقومات لإنجاح الحملة بدعم من محافظة اللاذقية ووزارة الزراعة التي وافقت مؤخراً على شراء ٤ أطنان من القمح إضافة إلى ١٠٠ ليتر من الزيت لخلط المواد مع فوسفيت الزنك ومواد سمية أخرى لتوزيعها على الفلاحين بإشراف مهندسي الإرشاد الزراعي والوقاية.

وبيّن خيربك أنه في المرحلة الأولى من الحملة تم إطلاق ست عشرة آلية من المديرية مجهزة بستة آلاف عينة مغلفة بأكياس النايلون مكتوب عليها لصاقة تبين ماهية هذه المادة وسميتها، مضيفاً إن الحملة مستمرة لمدة أسبوع وقابلة للتجديد في حال استدعت الحاجة لذلك.

من جهته، أوضح رئيس دائرة وقاية النبات في مديرية الزراعة إياد محمد خطة الحملة، مبيناً أنه سيتم استهداف القرى الأشد إصابة، ثم القرى الأقل إصابة، بهدف التقليل من الخسائر الاقتصادية والبيئية لفأر الحقل وذبابة ثمار الزيتون على الفلاحين في المناطق المصابة بالمحافظة.

وأشار محمد إلى استمرار مديرية الزراعة بتقديم الخدمات من خلال تطبيق الإدارة المتكاملة لمكافحة فأر الحقل، عبر إقامة ندوات التوعية وصيانة الأعداء الحيوية الطبيعية وحملات المكافحة وتوزيع الطعوم الحقلية للوحدات الإرشادية، لافتاً إلى أن الحراثة العميقة للأرض الزراعية أحد أهم الحلول في عملية المكافحة، إضافة إلى تنظيف جوانب الطرق والمتابعة المستمرة لحملات المكافحة.

وبينت أرقام مديرية الزراعة أنه خلال العام الحالي تم استهداف ١٧٦٠ هكتاراً بمكافحة فأر الحقل، مقابل استهداف ١٣,٧٦١ هكتار خلال العام الماضي، على حين كانت المساحة المستهدفة قبل نحو ٥ سنوات لا تتجاوز ١٨١٩ هكتاراً.